

على كل حال أعطي الكلمة وأنتم قَوْمُوا، الكلمة للأستاذة سماح بوحوال ست دقائق تفضلي.

السيدة سماح بوحوال

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، بمناسبة عيد الفطر المبارك تحياتي لك ولجميع التونسيين ولكافة أعضاء مجلس نواب الشعب وجميع الإطارات في الإدارة وفي الصحافة وفي كافة مرافق المجلس.

نرحب بالسيد وزير الشؤون المحلية والسيدة كاتبة الدولة المحترمة وكافة الإطارات المرافق له ونتمنى لهم كل سنة وهم بخير وكل التوفيق في أعمالهم.

سيدي الرئيس، نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون متعلق بالإمضاء على اتفاق ضمان بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير وذلك بمبلغ قدره 75 مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج تطهير البلديات الصغرى التي تعد أقل من 10 آلاف ساكن.

سيدي الوزير، نحن لا يمكننا إلا أن نوافق على مثل هذه القروض التي لها نفع ومصصلحة مباشرة على المسار التنموي في بلادنا ناهيك أن هذا القرض يتعلق بتنفيذ أحد الركائز الأساسية للمخطط التنموي لسنوات 2016 و2020 رغم تحفظنا على السياسة العامة المتعلقة بالالتجاء للقروض دون الرجوع أو البحث في إمكانية تمويل مثل هذه المشاريع من الموارد الخاصة للدولة التونسية.

من باب الأولى والأحرى أن نقوم بتمويل مثل هذه المشاريع التنموية من مواردها الخاصة قبل اللجوء إلى القروض نعرف أن هذا سيكون عائقه ثقيلًا بخصوص آجال السداد لكن لا نملك خيارا سوى الموافقة على هذه القروض لكي نحاول أن نقدم أقصى ما يمكن في أهداف المخطط التنموي.

ما أريد أن ألاحظه للسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والإطارات المرافقة أن معايير تخصيص هذه الاعتمادات لفائدة البلديات المذكورة في الجدول المرافق لتقرير اللجنة أظنها وحسب تقديري في حاجة للمراجعة وأنتم اخترتم معيارا وحيدا وأساسيا متعلقا بالكثافة الديمغرافية وخصصتم هذه البلديات الصغرى التي تضم أقل من 10 آلاف ساكن في حين أنه في الوضعية الراهنة والحالية لبلادنا التوزيع الديمغرافي غير كاف ونعرف أن البلديات الصغرى التي تضم أقل من 10 آلاف ساكن وبها حركة اقتصادية نشيطة ونزوح ريفي وفيها بعض المعطيات الجغرافية التي تحتاج تدخلًا أكثر لمصالح الديوان الوطني للتطهير لأن هناك بلديات صحيح أنها أقل من 10 آلاف ساكن من متساكنها الأصليين لكن الوافدين عليها من اليد العاملة، وأخص بالذكر هنا بعض البلديات في الولايات الساحلية صحيح توجد هناك عميرة الحجاج وسيدي بنور ومزمل حياة ولكن هناك العديد من المدن الصغرى التي فيها أقل من 10 آلاف ساكن ولكن الحركة الاقتصادية والدورة الصناعية والدورة التجارية.

وكذلك النفايات تتكاثر إلى درجة أنها تستدعي تدخل مصالح الديوان بأكثر فاعلية وتمديد شبكات التطهير وأخص بالذكر على سبيل الذكر لا الحصر عميرة الفحول فيها المصانع وعميرة التوازرة وعميرة الحجاج والشراجيل وهناك حتى بمبلة والمنارة التي فيها

مركبات صناعية و rejets des eaux industrielles يتطلب أكثر تدخلا لمصالح ديوان التطهير ونطلب منكم إعادة النظر في الشبكات المتعلقة بمصالح الديوان في كامل ولاية المنستير باعتبار أنها تاريخيا من أقدم الشبكات المحدثة وأصبحت غير ملائمة بالمرّة مع التعداد العام للسكان وأظن هنا في المعايير المذكورة يرجع أقل شيء إلى سنة 2014 و2015 وهذا المعيار أظن il n'est plus à jour باعتبار توافد المتساكنين على الجهة وباعتبار تطور الحركة الاقتصادية.

رجاؤنا كل الرجاء إعادة النظر في هذا المعيار باعتبار أنه ليس محيّنًا.

أريد لفت نظركم إلى مسألة أخرى وهي مسألة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النجاعة والفاعلية في تخصيص هذه الاعتمادات. اليوم يمكننا أن ننجز محطات متطورة في أماكن ليست أهلة كثيرا بالسكان في حين أن الأماكن التي فيها ضغط كبير لتصريف المياه الصناعية أو المياه المنزلية أصبحت في حالة لا تطاق.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة سماح على المعايدة اللطيفة ولك نفس الأماني.

الكلمة الآن للأستاذ نعمان العش له خمس دقائق.

السيد نعمان العش

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المصاحب،

نتحدث اليوم عن مسائل تهم الحوكمة المحلية والبلديات خاصة بعد قانون الجماعات المحلية ومثلما كنت أستمع حتى في ردك أن هناك صعوبات في بداية هذه الفترة ونعرف أن سنة فقط مرت على انطلاق الانتخابات البلدية وهذه الصعوبات في اعتقادي ليست صعوبات كبيرة جدا وهي مرتبطة أساسا بالوضع السياسي للبلاد وعديد الاستحقاقات الأخرى، لكن أريد التأكيد على مسألة التفرغ التي قدمنا فيها سؤالًا شفاهيا منذ فترة وتحدثنا فيها منذ نقاش الميزانية على مستوى اللجان وحتى على مستوى الجلسة العامة وفي هذا الملف سيادتكم قلتكم أنكم أمضيتم إعفاء السيد رئيس بلدية العين ولكن إلى حد الآن مازال الموضوع يراوح مكانه.

أنا في اعتقادي أن هناك تضامنا حكوميا وكان من المفروض أن تشتغلوا كفريق عمل يعني لا يعقل إذا أمضيت سيادتكم على هذه الوثيقة والسيد رئيس الحكومة يغض النظر كأن الموضوع لا يعنيه فهذا في اعتقادي أمر خطير.

المسألة الثانية هي عدم تفرغ رئيس بلدية ساقية الزيت مؤخرا واكتشف أعضاء المجلس البلدي ذلك وقدموا شكاية في هذا الأمر ونتمنى متابعة هذا الأمر.

نفس الشيء بالنسبة إلى بلدية الصخيرة والتي كنا قد تدخلنا في عديد المناسبات في هذا الموضوع ولا تقل لي إن الوالي لم ينفذ أو كذا لأنه في الأخير جهاز دولة وإدارة وجميعنا نتحمل المسؤولية ولا أتصور أن الوالي أو رئيس الحكومة أو وزير البيئة والشؤون المحلية يعمل بمفرده، في الأخير جهاز تنفيذي واحد ومن المفروض أن تطرحوا الموضوع على مستوى مجلس وزاري وتتخذوا القرار اللازم الذي يجب أن يتخذ وليست المسألة مسألة "عروشية" بل مسألة سياسية بامتياز لأنه في كل قائمة تجد من "كل العروشيات" من يرغب الفوز في الانتخابات لا بد أن يشرك كل العمادات وكل العروشيات يعني في

الأخير هم عائلة واحدة وأشخاص تجمع بينهم علاقة مصاهرة ليست هذه الإشكالية فالإشكالية هي مصالح مادية وأشخاص لديها ملفات وامتيازات لا ترغب في التفويت فيها، هذا هو جوهر الموضوع.

نقطة أخرى تخص البيئة أريد طرحها هي مسألة مصنع السياب ونقل المواد الخطرة في مدينة صفاقس وهذا القرار اتخذته المجلس البلدي بصفاقس الكبرى وقد وقعت مراسلة السيد رئيس الحكومة وإلى حد الآن لم يقع أي تفاعل أو إجابة عن هذا الموضوع.

النقطة الثانية هي مسألة البيئة والتي تخص مدينة عقارب وهناك إشكال كبير في هذه المنطقة لمصبات عديدة مصب 'ANGED' ومصب 'ONAS' والمرجين" وهي تنغص حياة المواطنين في معتمدية عقارب وقمنا بجلسة عمل مع السيدة كاتبة الدولة مشكورة ولكن إلى حد الآن لا يوجد تجاوب أو متابعة لهذا الملف بشكل جدي خاصة بعد نتائج تسجيل الهواء ومدى تأثر المحيط بهذه النفايات.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم.

وردت علينا القائمة النهائية للتدخلات وهي تتضمن إلى جانب من تحدث السادة والسيدات: رضا الزغندي ونزهة البياوي ومحمد رمزي خميس وياسين العياري وليليا يونس الكسيبي ومحمد زريق وإكرام مولاهاي وسامية حمودة عبو ونور الدين البحيري في مدة جميلة قدرها ساعة وعشر دقائق. سنستمع الآن إلى الزميل المحترم الأستاذ رضا الزغندي وستبقى لدينا تدخلات بساعة سيقع التطرق لها غدا نظرا لأنه قد وردت قائمة في الفصل 118 تصل بنا إلى أكثر من الساعة السادسة مساء لذا أرجو من السادة الزملاء أخذ ذلك بعين الاعتبار.

التدخل الأخير لهذا اليوم يرجع إلى الأستاذ رضا الزغندي خمس دقائق وغدا نبدأ مع الساعة والسيدات: نزهة البياوي ومحمد رمزي خميس وياسين العياري وليليا يونس الكسيبي ومحمد زريق وإكرام مولاهاي وسامية حمودة عبو ونور الدين البحيري.

الكلمة للسيد رضا الزغندي له خمس دقائق تفضل.

السيد رضا الزغندي

مع الشكر سيدي الرئيس،

سيكون في تدخلني نفس التوجهات في خصوص القانون عدد 5 وسأركز كثيرا سيدي الرئيس على أن ولاية زغوان تاريخيا بقيت في نفس التموقع الجغرافي وفي نفس تموقع الإرادة السياسية.

سبق لي أن قلت سيدي الرئيس أن ولاية زغوان تفتقر للبنية التحتية من حيث تمثيلية الإدارة.

نبدأ بأكبر معطل للتنمية في زغوان وهي الصبغة العقارية للأراضي التي تعطل المشاريع وتعطل كذلك الدورة الاقتصادية في الجهة باعتبار أن من يقطن في الناظور وصواف يقوم باكتراء سيارة ويسوي عقد بيع أو عقد شراء ويسجله مرة في تونس ومرة في بن عروس أو في نابل يعني في كل مرة أين تضعنا الإرادة السياسية وتاريخيا ولاية زغوان كانت تابعة لولاية نابل ثم أعادونا إلى تونس الجنوبية ثم أخذنا استقلالنا على المستوى الإداري وكانت عديدة المناطق تتبعنا مثل المحمدية ونعسان وكذلك الجديدة وعلى المستوى القضائي يدخل القاضي بـ200 و300 و400 ملف والآن

بتحديد صلاحيات هذه الولاية قدموا لنا الناظور وصواف وبئر مشارقة والزربية وجبل الوسط وزغوان والفحص.

صلاحيات الوالي وصلاحيات الجهة افتقدت للتطور الاقتصادي باعتبار أنه وقع حذف عديد المعتمديات التي كان لها دفع اقتصادي وكان لها ثراء من جميع النواحي سواء كانت فلاحية أو اقتصادية.

هنا أرجع لأصل الموضوع وهو التجمعات السكنية في زغوان والتي كان السيد نائب رئيس مجلس النواب والسيد الوزير والسيد رئيس الحكومة الذي تولى الحكم مدة سنتين قد أدوا زيارة إلى زغوان وصرحوا أنه سيقع حل الإشكالات العقارية بالولاية ومشكل الصبغة الاشتراكية وصبغة أملاك الدولة لكن إلى حد الآن هذه التجمعات السكنية ونذكر على سبيل المثال بئر حليلة ووادي الريح وبني دراج وبو سليم وزقار والعمو إذا لم أنهي بقية المناطق، هذه المناطق تعيش إشكالية بيئية كبيرة ونتمنى أن جميع البرامج التي ستخدها الحكومة في خصوص ولاية زغوان تأخذ بعين الاعتبار رفاهية المواطنين وخاصة العيش الكريم لهذه الجهات.

سيدي الوزير، البلديات وأنت الآن كنت قد تعرضت للإشكالات وعدم التناغم وإلى تغليب المصلحة الحزبية بمعنى أن الإنسان يمثل حزبه في البلدية ولا يمثل جهته أو حيه وبالتالي نبقى نناقش عن من يأتي بفكرة أفضل أو يمرر فكره السياسي والآن يوجد عدم التناغم لكي لا أقول صراعات واختلافات لأننا لم نتقبل إلى حد الآن الرأي المخالف وهذا لا بد أن نصل إليه بعد مدة معينة وأتمنى القوانين البعيدة جدا والتي قلنا أنه لا يجب إنجازها وأذكرهم بقانون الأحوال الشخصية وبعديد القوانين التي كانت قوانين تقديمية ونحن نعيش في ظل مزاياها.

عندما أشاهد Tour de France وأرى المناطق الخضراء وأرى الجبال والطرقات وجماعاتها المحلية والبسمة التي تعلق محياهم أتمنى أن مناطقتنا كواوي الكنز وبو عشير والزربية وكامل المناطق الريفية تصبح أفضل.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ رضا وأضيف لقائمة التدخلات: الأستاذ شفيق العيادي وهو حسب ترتيب يوم الغد الخامس بعد الأستاذة ليليا يونس الكسيبي وقبل الأستاذ محمد زريق وأرجو من السادة الزملاء مراعاة هذا الترتيب، أعيد القائمة السادة والسيدات: نزهة البياوي ومحمد رمزي خميس وياسين العياري وليليا يونس الكسيبي وشفيق العيادي ومحمد زريق وإكرام مولاهاي وسامية حمودة عبو ونور الدين البحيري. وبذلك نكون قد أنهينا هذه الفقرة.

أشكركم معالي السيد الوزير وسيكون لنا معكم لقاء غدا لنستمع إليكم بعد أن يتدخل السادة الزملاء الذين ذكرت قائمتهم وأستسمحكم لأننا لم نستطع المواصلة لما تعلمون من إرهاق متواصل منذ التاسعة صباحا. سيكون لنا معكم لقاء أنتم ووفدكم المصاحب.

أرجو من الزملاء التفضل بالتدخل على معنى الفصل 118 وتضم القائمة السادة والسيدات: هاجر بن الشيخ أحمد وكريم الهلالي وحياة العمري وناصر الشنوفي وراضية التومي وأميرة الزوكاري وهيكل بلقاسم والبشير الخلفي وعبير عبدلي والبشير للزام وسلاف القسنطيني ونعمان العش.

الكلمة للأستاذة هاجر بن الشيخ أحمد.